أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة في التركيبة التعليمية للعمالة المصرفية في القطاع المصرفي الخاص في سورية

الدكتور وليد عامر*

هديل سلهب**

ملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على التركيبة التعليمية للعمالة المصرفية في سورية بصورة خاصة على حملة الشهادات الجامعية للقوى العاملة في المصارف من خلال تحديد المفاهيم والعناصر المهمة المتعلقة بهذا القطاع ودراسة تطوره من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية مثل نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة وانعكاسها على التركيبة التعليمية للعمالة المصرفية وقياس التطور النوعي من خلال نسبة العمالة الجامعية واعتمد المنهج الوصفي التحليلي و برنامج E-views وتوصلت الدراسة إلى التسهيلات الائتمانية المباشرة لها أثر على العمالة ذات المستوى المرتفع (جامعية وأكثر).

الكلمات المفتاحية : التسهيلات الائتمانية المباشرة، نوعية العمالة المصرفية.

*أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية –سورية.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية –سورية.

The impact of credit facilities on the educational structure of banking workers in Syria

Abstract

The aim of this research is to study the impact of credit facilities on the educational structure of banking workers in Syria in particular on university degree holders for the workforce in banks by identifying important concepts and elements related to this sector and its studying development through the use of some financial indicators such as the percentage of credit facilities and their reflection on the educational structure For banking employment and measuring the qualitative development through the university employment ratio, the descriptive analytical approach and the E-views program were adopted. The study concluded that credit facilities have an impact on high-level employment (university and more).

Keywords: credit facilities, quality of banking employment.

مقدمة (Introduction):

في المجتمع السوري بعد أكثر من أربعين عاما" على احتكار القطاع العام من جانب ستة مصارف مملوكة للدولة، بدأ أول مصرف مملوك للقطاع الخاص أنشطته في أوائل العام 2004 ومع بداية العام 2011 كان هناك أربعة عشر مصرفا" خاصا" تعمل في سورية بما فيها ثلاثة مصارف إسلامية، واجهت سورية أزمة صعبة في تلك الفترة لم يكن القطاع المصرفي السوري يوجّه ما يكفي من المعاملات والمدّخرات والاستثمارات في البلاد وذلك لعدة أسباب منها تأخر المقترضين عن السداد تدريجيا" والعقوبات الاقتصادية والمالية والتهديد بفرض عقوبات على المصارف الأم كما أن الظروف الأمنية اضطرّت المصارف إلى إغلاق فروعها في مناطق الصراع، وعلى الرغم من ذلك فإنه ما يزال في حالة جيدة من منظور استمرار العمليات وقد تعلم التكيف مع الظروف الصعبة.

والقطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات الذي يعمل على تجميع المدخرات من مصادر مختلفة وإعادة توجيهيا نحو الاستثمارات الأمثل التي تنعكس إيجابيا" على جميع القطاعات وعلى القطاع المصرفي نفسه من خلال تحسين خدماته وسياسات سوق العمل نفسها.

والكثير من الدراسات التي كتبت تطرقت لهذه المواضيع ولكن قلة من درسوا انعكاس القطاع المصرفي وتطوره على نوعية العمالة المصرفية، فإن تطور القطاع المصرفي ممكن أن ينعكس بشكل إيجابي على سوق العمل ككل من خلال زيادة خلق فرص عمل والطلب على الأيدي العاملة المؤهلة وينعكس أثره على سوق العمل المصرفية على وجه الخصوص من خلال حجم العمالة في القطاع المصرفي ونوعيتها ومستويات أجورها.

وإن انعكاس هذا التطور على سوق العمل المصرفية بشكل إيجابي سينعكس على أداء القطاع المصرفي وجودة خدماته مما يظهر بأن هذه العلاقة متكاملة ولكن ستركز الورقة البحثية بدراسة أثر التسهيلات الائتمانية على نوعية العمالة المصرفية.

مشكلة البحث (Research Problem):

تكمن مشكلة البحث الرئيسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما هو أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على التركيبة التعليمية للعمالة المصرفية؟

من التساؤل الرئيسي الآتي يتفرع السؤال الفرعي الآتي:

- ما هو أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على تطور نسبة حملة الشهادات الجامعية في الهرم التعليمي للقوى العاملة المصرفية؟

أهداف البحث (Research Objectives):

يسعى البحث لتشخيص حالة القطاع المصرفي الخاص من خلال تحديد المفاهيم والعناصر المهمة المتعلقة بهذا القطاع ودراسة تطوره من خلال استخدام مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة وانعكاسها على نوعية العمالة المصرفية وقياس التطور النوعي من خلال نسبة العمالة الجامعية وتقديم التوصيات والمقترحات المناسبة.

فرضيات البحث (Research Hypotheses):

سيتم الاعتماد على الفرضيات الرئيسة الآتية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الخاص ونوعية العمالة المصرفية.

أهمية الدراسة (Research Importance):

- **الأهمية النظرية(theoretical importance)** : تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بتطور التسهيلات الائتمانية المباشرة ونوعية العمالة المصرفية.

- **الأهمية العملية(practical importance)** : تكمن الأهمية العملية للبحث من أهمية القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد الوطني وأهميته الكبيرة في معالجة الكثير من الأزمات المالية وأهمية سوق العمل المصرفي لتخفيف من البطالة وقدرته على تحريك المورد البشري وتغيير الكثير من العوامل المرتبطة به و أهمية تطور القطاع المصرفي في تحسين التركيبة التعليمية و زيادة تخصص العمالة الماهرة والمؤهلة.

منهجية الدراسة (Research Methodology):

سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم بواسطة جمع وتلخيص المعلومات المرتبطة بالدراسة.

كما سوف نعتمد على المنهج الاستقرائي بهدف قياس أثر تطور القطاع المصرفي على سوق العمل وذلك من خلال أساليب القياس الاحصائي ببرنامج E-views وكما تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية من مصادر متعددة منها البيانات والاحصاءات من البنك المركزي السوري ومنها من التقارير السنوية للبنوك الخاصة.

متغيرات البحث وكيفية قياسها(variables of research) :

- **المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع نسبة العمالة المصرفية الجامعية إلى إجمالي العمالة.

مجتمع البحث(Research population) :

ركزت الباحثة دراستها على القطاع المصرفي الخاص وسوق العمل المصرفية على وجه الخصوص شملت الدراسة 5 مصارف خاصة (البركة – الدولي الإسلامي –الأردن – سورية والمهجر – العربي).

الحدود المكانية : المصارف الخاصة في سورية (البركة – الدولي الإسلامي – العربي – سورية والمهجر – الأردن).

الحدود الزمانية : امتدت الدراسة بفترتها الزمنية من عام 2010 وحتى عام 2019 .

الدراسات السابقة (Literature Review):

1. دراسة (أحمد، 2015) بعنوان:

دور الائتمان المصرفي الخاص في تمويل القطاع الصناعي في سورية.

إن مشكلة شح التمويل من أبرز المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في سورية التي تؤثر على تأديته لدوره بكفاءة وفعالية وبالتالي تكمن مشكلة البحث في معرفة ما إذا كان الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية إلى القطاع الصناعي يلعب دورا هام في تنمية هذا القطاع ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

ماهوا أثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية الى القطاع الصناعي في سورية باستخدام دالة الإنتاج

يهدف البحث الى دراسة الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية في تمويل القطاع الصناعي في سورية من خلال دراسة أثر الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية الى القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي في سورية باستخدام دالة الانتاج.

تم جمع البيانات الفنية مكونة من 11 مصرفا خاصة امتدت فترة الدراسة من 2006 الى 2011

وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للمصارف المدروسة ولغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج الانحدار التجميعي وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7.

بينت الدراسة أن الائتمان المصرفي المقدم من المصارف الخاصة التقليدية للقطاع الصناعي في سورية يؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي في سوريا.

وبنيت الدراسة الأثر الإيجابي لرأس المال المستخدم في القطاع الصناعي والأثر السلبي لعدد العاملين في القطاع الصناعي في سورية على الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي لذلك يجب الاهتمام بشكل أكبر للقطاع الصناعي وتأمين التمويل اللازم له حتى ينعكس ذلك بشكل واضح على ادائه وكفاءته.

2. دراسة (حمدان،2016) بعنوان:

التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على النمو الاقتصادي خلال الفترة [1995–2012]، وذلك باستخدام دالة الإنتاج لكوب دوغلاس من أجل قياس مساهمة التسهيلات الائتمانية المباشرة في النمو الاقتصادي في فلسطين، وتم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولي، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة ورأس المال والعمل بنسبة [0.25– 0.9 – 0.12] علي التوالي، وساهمت هذه العناصر في تفسير ما نسبته [9206%] من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، واستنادا إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة إلى توجيه

وإلزام المصارف نحو تخصيص نسبة من حجم الائتمان للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الهامة، والعمل علي توجيه الائتمان بشكل أكبر للقطاع الخاص.

3. دراسة (هيبة، 2018)

تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر

تختبر الدراسة تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من 1983 إلى 2015. يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP) المتغير التابع وهو مقياس للنمو الاقتصادي، بينما يمثل المتغيرات المستقلة كلا من الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الخاص(BCPS) ، والمعروض النقدي بمنعاه الواسع (M2) وهما مقياسان للمؤشر المالي والعمق المالي على التوالي. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية كبيرة بين كلا من الائتمان المصرفي للقطاع الخاص والمعروض النقدي بمعناه الواسع وبين النمو الاقتصادي في الفترة القصيرة. أما في الفترة الإبطاء السابقة فقد أظهرت النتائج أن كلا من (−1 (BCPSو(1 M2 (−لها تأثير سلبي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، قد يكون راجعاً لقلة الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص نتيجة لتعطل النشاط الاقتصادي بشكل مؤقت وحالة عدم اليقين، وذلك مع ارتفاع معدل التضخم والانخفاض المستمر للجنية المصري، وارتفاع الائتمان الموجة للقطاع الحكومي. ومن ثم فإنه يجب إعطاء أهمية لتوجه الائتمان للقطاع الخاص وخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لما لها من دور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التوظيف والإنتاج والخدمات اللوجيستية.

4. دراسة (Heil، 2018) بعنوان:

How does finance influence labour market outcomes?

كيف يؤثر التمويل على نتائج سوق العمل

اهتمت هذه الدراسة في معرفة آليات تأثير التمويل على نتائج سوق العمل، فدرست هذه الدراسة سوق العمل من خلال قياس العمالة والبطالة، الأجور، عدم المساواة بالدخل، التعويضات المالية والقدرة على التكيف مع الظروف.

ودرست الجانب المالي من خلال العومة المالية، الأزمات المالية، إلغاء القيود المصرفية، رأس المال الثابت والائتمانات المصرفية.

فكانت هذه الدراسة تقدم فكرة جديدة عن التمويل وأثره على نتائج سوق العمل حيث أغلب الدراسات كانت تدرس أثر التمويل على النمو الاقتصادي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن عوامل التمويل تتفاعل للتأثير على نتائج سوق العمل حيث تساعد التنمية المالية في تعزيز نمو فرص العمل وتميل الى زيادة تقلب ساعات العمل كما تساهم العولمة المالية في ارتفاع الأجور حيث بينت الدراسة أن العاملون في القطاع المالي يحصلون على دخل أعلى من العمال ذوي المستويات المماثلة في القطاعات الأخرى مما يزيد من عدم المساواة في الدخل.

5. دراسة (Almasifard and segarra، 2018)

The Impact of Banking Efficiency on the labour market outcomes.

تأثير الكفاءة المصرفية على نتائج سوق العمل.

في أواخر السبعينات والتسعينات تحررت العديد من البلدان حول العالم من القيود المفروضة منها إلغاء القيود على أسعار الفائدة والضوابط الائتمانية وإزالة مختلف

الحواجز أمام دخول البنوك الأجنبية والمصارف المحلية الجديدة والمؤسسات المالية غير المصرفية.

وكانت واحدة من البلدان التي شهدت تغيرات مهمة في نظامها المصرفي هي الولايات المتحدة الأميركية ومن أهم الخطوات تقييم أداء المصارف هو المقارنة بين وحدات صنع القرار ذات الأداء الضعيف ووحدات صنع القرار التي تعمل بشكل جيد.

حيث تبحث هذه الورقة في العلاقة بين الكفاءة المصرفية ونتائج سوق العمل.

وكانت نتيجة هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية ومهمة بين مدخلات محددة، عدد العمالة بالبنوك والودائع ورأس المال ومن بين هذه المدخلات الثلاثة كان لإيداعات البنك أكبر تأثير على الإنتاج في المقابل احتل عدد موظفين البنوك المرتبة الثانية واحتلت ودائع البنوك المرتبة الثالثة.

- **الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة**

كانت الدراسات كثيرة تلك التي تهتم بدراسة القطاع المصرفي وأثره على النمو والتنمية الاقتصادية مع ندرة الدراسات التهي تهتم بدراسة أثر القطاع المصرفي الخاص على سوق العمل الكلي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص.

لذا تناولت مؤشر التسهيلات الائتمانية وتميزت بمؤشر نوعية العمالة المصرفية من خلال العمالة الجامعية لذا لن تتناول هذه الدراسة الأصعدة الكلية في القطاع المصرفي أي أنها لا تسعى إلى تقدير ملاءة المصارف ووفرة سيولتها ومدى قدرتها على مواجهة أحداث اقتصادية وسياسية طارئة.

المناقشة والتحليل :

الإطار النظري:

أولا"_ التركيبة التعليمية للعمالة المصرفية:

الهيكل التنظيمي للمصارف يحدد نوعية العمالة المصرفية وبالتالي وضوح الهيكل التنظيمي يساهم في القدرة على وضع التوصيف الوظيفي واختيار العمالة وتطوره تؤثر في الطلب على العمل فعندما تزداد الخدمات كالتسهيلات الائتمانية عن طريق الصرافات الآلية أو المواقع الالكترونية أو خدمات الدفع الالكتروني يزداد الطلب على العمالة الماهرة فتعمل إدارة الموارد البشرية في المصارف إلى الاعتماد على سياسة الترقية من خلال تدريب القوى العاملة وتطويرها بالإضافة للبحث عن قوى عاملة جديدة تمتلك مهارات وقدرات عالية فتزداد فرص العاملين المصرفيين عند المستويات العليا.

أما من جانب عرض العمالة المصرفية فتعتبر الأجور عامل مهم في زيادتها فيجب أن تكون الاجور عادلة بالإضافة إلى أن عدد ساعات العمل تؤثر بشكل كبير في عرض العمل فكلما كانت مرونة ساعات العمل عادلة مقابل الأهداف كان عرض العمل أكبر

ومن أهم مهام إدارة الموارد البشرية هو تخطيط القوى العاملة ففي بداية العمل المصرفي كانت المهام تقتصر في عملها على الأعمال البسيطة ولكن زيادة وتطور الخدمات المصرفية كالقروض والودائع والاستثمارات وزيادة التكنولوجيا فرض زيادة الطلب على اليد العاملة المصرفية فازدادت نوعية العمالة المصرفية وأصبحت مهام إدارة الموارد البشرية أكثر من مجرد مهام إدارية فأصبح تخطيط القوى العاملة معني بتطوير النظم

والمعايير والمنهجيات الخاصة بالقوى العاملة المصرفية بناء على الممارسات العالمية ومتابعتها وتطبيقها [1].

ومن مهام إدارة الموارد البشرية في المصرف توظيف موظفين بناء" على التوصيف الوظيفي لكل مسمى وظيفي ضمن الهيكل التنظيمي وتحديد المهارات والمواصفات المطلوبة سواء من العاملين ضمن المصرف بالانتقال للمستويات العليا أو الباحثين عن العمل في القطاع المصرفي وتأتي أول مهمة من مهام التوظيف وهي استقطاب اليد العاملة الجامعية وذلك من أجل تنفيذ خطة إدارة الموارد البشرية في المصرف وخفض معدل الدوران الوظيفي بالاحتفاظ بأصحاب الكفاءات ضمن المصرف واستقطاب المهارات والمواهب الجديدة[2].

وكلما زادت خيارات الاستقطاب زادت الفرص للاختيار الفعال وبعد أن تتم مهمة الاستقطاب تأتي مهمة الاختيار من خلال اجراء اختبارات المعرفة الأساسية كاللغة الانكليزية واختبارات الذكاء IQ والتحصيل المعرفي SQ والتحصيل الأخلاقي MQ بالإضافة للحاصل التعليمي لأنه في الوقت الحاضر يعتبر الحاصل التعليمي من الأساسيات وأصبحت الاختبارات الأخرى والخبرة هي المعيار الأقوى في الاختيار ويتم اختيار صاحب المستوى التعليمي والمهارة والكفاءة الأعلى سواء من العالمين ضمن المصرف أو العاملين الجدد[3].

[1] منار الزبيق ، أثر تمكين الموارد البشرية في جودة الخدمات المصرفية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية ،2017 ص 45.

[2] Phan Thanh Tam, Human Resource Management Affecting the Banking Service Quality: A Entrepreneurship Practicum Situation at Commercial Banks, Journal of Entrepreneurship Education (Print ISSN: 1098-8394; Online ISSN: 1528-2651)2020.

[3] Justin paul, Managemant of Banking and Financial Sector, Pearson, india ,2017 p605

وبعد أن تتم عملية اختيار القوى العاملة تبدأ مرحلة تدريب القوى العاملة سواء العاملين الجدد للانخراط بالعمل المصرفي أو العاملين القدامى لاستلام مهام جديدة فيقوم التدريب على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين وتطويرها بالتنسيق مع الإدارات المختلفة وإعداد خطة التدريب السنوية ومتابعة تنفيذها بالإضافة للإشراف على برامج التعلم الالكتروني وإعداد الدراسات اللازمة بشأن ربط البرامج التدريبية بالمسار الوظيفي لكل موظف سواء التدريب الداخلي ضمن المستويات في الهيكل التنظيمي المصرفي بهدف الترقية أو تدريب خارجي يهدف لتطوير مهارات محددة أو التدريب الالكتروني لمواكبة التطور التقني[4].

وتأتي مهمة إدارة الأداء التي تهتم في متابعة القوى العاملة المصرفية منذ بدأ العمل وآلية تطوره وصولا" إلى تحقيق الأهداف ومن ثم يأتي تقييم الأداء ليعطي كل موظف حقه من الترقية والمكافآت فيشجع العاملين على تطوير ومتابعة مهامهم[5].

ثانيا" _ التسهيلات الائتمانية المباشرة و التركيبة التعليمية للعمالة المصرفية:

وتختلف مقاييس التطور المصرفي حسب نوع الدراسة المقدمة والسياسات المصرفية و سياسات سوق العمل المصرفي المتبعة ولكن أهم هذه المقاييس كانت حسب (King.1993)[6] فإن نسبة الائتمان للقطاع المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي تعكس قدرة المصرف على منح الائتمان وبدوره ينعكس بزيادة الطلب على العمالة الكلية إذا

[4] Madanat, H.G., & Khasawneh, A.S. Level of effectiveness of human resource management practices and its impact on employees 'satisfaction in the banking sector of Jordan. *Journal of Organizational Culture, Communications and Conflict*, 1-19,2018.
[5] Sushmita Chandhary , Human Resource Management in Banking Institution , Thesis , Centria University,2019. P 24.
[6] King.G ,Levine.R , Finance and Growth , Quarterly Journal of Economics, VOL.108 , NO.3 ,1993.

كانت القروض موجهة نحو القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة وزيادة الطلب على كمية ونوعية العمالة المصرفية القادرة على تقديم الخدمات ودراسة طلبات الإقراض والتحليل المالي للضمانات المقدمة لاتخاذ القرار الائتماني من أجل تجنب حالات التعثر المالي فتشكل عبء للمصرف بدلا" من كونها ايراد أما المقياس الثالث وهو الأهم حسب (Chaudhary.2019)[7] فإن نوعية العمالة المصرفية تعكس قدرة المصرف على تقديم الخدمات وذلك لأن كل الخدمات والسياسات لضمان نجاحها و تطورها تحتاج الى عمالة مصرفية انطلاقا" من المكاتب الأمامية (خدمة الزبائن) التي تمثل المصرف وسياساته وخدماته التي تحتاج عمالة قادرة على فهم هذه السياسات أو المكاتب الخلفية المسؤولة عن متابعة هذه الخدمات وتطويرها فعند ظهور خدمة الصرافات الآلية ازداد الطلب على العمالة المؤهلة الجديدة وتدريب وتأهيل العاملين القدامى للتعامل مع هذه التكنولوجيا.

يعتبر الإقراض من أهم توظيفات المصرف حيث يوظف القسم الأكبر من أموال المصرف في الإقراض لما له من أهمية في تحقيق الربح (الاختلاف بين سعر فائدة القروض وسعر فائدة الودائع) من جهة و أثره على الاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى سواء من خلال التأثير في الناتج المحلي الإجمالي أو في العمالة الكلية أو العمالة المصرفية موضوع الدراسة.

كما أن خبرة الموظفين تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض وأي سياسة مصرفية فمهما توفرت الإمكانيات المادية إذا لم تتوفر العمالة المصرفية المؤهلة القادرة على توجيه هذه الإمكانيات ستكون الانتاجية دون المستوى المطلوب لذا يجب على المصرف تلبية احتياجاته من العمالة المصرفية كما" ونوعا" وذلك من خلال استقطاب اليد العاملة واختيار الأنسب و تدريبها وتوجيهها وتطويرها والحفاظ عليها بما يتناسب مع

[7] Sushmita Chandhary , Human Resource Management in Banking Institution , Thesis , Centria University,2019.

تطور المصرف وأهدافه و سياساته وتحفيزها من خلال مستويات الأجور التي تتناسب مع المستوى المعيشي و عدد ساعات العمل بذلك يخلق المصرف ميزة تنافسية مقارنة مع المصارف الأخرى مبنية ليس فقط على الموارد المادية إنما على كمية ونوعية العمالة المصرفية القادرة على استغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل والمصرف الذي يعتمد على نوعية العاملين بالخبرة العملية أو بالمستوى التعليمي يخلق ميزة تنافسية قادرة على مواجهة الأزمات وتحقيق الأهداف المطلوبة[8]

الإطار العملي :

أثر التسهيلات الائتمانية المباشرة على العمالة الجامعية المصرفية في المصارف الخاصة في سورية

أولا" : التسهيلات الائتمانية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي في سورية :

تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السوري كون يمكنها توجيهها إلى القطاعات التي تحتاج لنمو بالإضافة إلى أثرها على سوق العمل الكلي و سوق العمل المصرفي على وجه الخصوص.

[8] Richard Freeman . The new global labor market . University of Wisconsin – Madison Institute for Research on Poverty . Volume 26 . Number 1 . 2008

جدول رقم (1) التسهيلات الائتمانية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي بآلاف الليرات السورية ومعدل نمو كل منهما ونسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2010-2019)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نموه	التسهيلات الائتمانية المباشرة	معدل نموه	نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2010	1494596000	0.00	97618636.5	0.00	0.07
2011	1537190000	0.03	82565670.97	-0.15	0.05
2012	1132311000	-0.26	79193809.49	-0.04	0.07
2013	834511000	-0.26	80716246.28	0.02	0.10
2014	748470000	-0.10	91195551.22	0.13	0.12
2015	724613000	-0.03	143325722.8	0.57	0.20
2016	683818000	-0.06	142380684.1	-0.01	0.21
2017	678841000	-0.01	162294266.7	0.14	0.24
2018	688861000	0.01	247841205.1	0.53	0.36
2019	714674000	0.04	101137598.7	-0.59	0.14

المصدر : [9]

[9] تم تقريب مغدلات النمو مرتبتين عشريتين وذلك في كل الجداول.
حسبت التسهيلات الائتمانية المباشرة من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام من التقارير السنوية للمصارف الخاصة (البركة - الدولي الإسلامي - الأردن- العربي - سورية والمهجر) للأعوام (2010-2019).
الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2010-2019).

*حسبت التسهيلات الائتمانية المباشرة من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام من التقارير السنوية للمصارف الخاصة (البركة – الدولي الإسلامي – الأردن– العربي – سورية والمهجر) للأعوام (2010–2019).

* الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2010–2019).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ما يلي :

1– نلاحظ انخفاض بقيم الناتج المحلي الإجمالي من 1495596000 عام 2011 بمعدل وسطي 4% وانحراف معياري لمعدل نمو الناتج 11% ليصل إلى 688861000 عام 2018 فنلاحظ تقلبها حول متوسطها بدرجة 36% ويعود هذا الانخفاض نتيجة العقوبات وزيادة حجم النفقات العامة للدولة وتركيزها في فترة الحرب على زيادة الدعم الاجتماعي للمنتجات الأساسية و المشتقات النفطية والدقيق التمويني وصندوق المؤونة الاجتماعية وانخفاض حجم الايرادات العامة للدولة وتدني مستوى استغلال الطاقة الانتاجية.

وفي عام 2019 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 714674000 بمعدل نمو 4% نتيجة قرارات المصارف وتعاونها مع المصرف المركزي و وزارة المالية بحيث الاستفادة من الأموال وتوجيهها نحو النمو الاقتصادي وذلك بسبب العودة التدريجية للاقتصاد السوري باستعادة نشاطه.

2– كانت انطلاقة النشاط المصرفي قوية حيث كانت التسهيلات الائتمانية المباشرة عام 2010 بقيمة 97618636.5 ليبدأ بالانخفاض إلى 79193809.49 بمعدل متناقص –4% ويعود هذا الانخفاض إلى بداية الحرب في سورية مما جعل المصارف تتوقف عن منح التسهيلات الائتمانية خوفا" من حالات الديون

المتعثرة بالإضافة لتوقف العديد من المنشآت والشركات وعدم إمكانية سداد التزاماتهم وخاصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع السياحي والزراعي.
ثم عادت للارتفاع لتصل في نهاية عام 2018 إلى 247841205.1 بمعدل نمو وسطي 11% وانحراف معياري 34% وتعود هذه الزيادة إلى إصدار المصرفي المركزي لشهادات الإيداع بالليرة السورية للمصارف الخاصة بقيمة اسمية 100 مليون ليرة سورية وسعر فائدة 6% وبآجل 6 أشهر ونتيجة ما قدمته وزارة المالية من سندات خزينة بحيث تحفز النمو وتحريك عملية الانتاج وتقديم التسهيلات الائتمانية بشروط وضمانات محددة فكانت درجة التقلب حول متوسطها 43%.

3- تراوحت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (0.05-0.36)% بمعدل نمو وسطي 13% وانحراف معياري 9% فنلاحظ تذبذب النسبة بين عام 2010-2012 بين (0.05-0.07)% ثم عاودت بالارتفاع خلال السنوات من عام 2013 بنسبة 0.1% لتصل إلى 0.36% نهاية عام 2018 وذلك بسبب زيادة قيم التسهيلات الائتمانية رافقه انخفاض بقيم الناتج المحلي الإجمالي ثم الانخفاض إلى 0.14% وذلك إلى انخفاض بمعدل 59% بقيم التسهيلات الائتمانية مع ارتفاع بمعدل أقل 4% بالناتج المحلي الإجمالي مما يدل على زيادة أهمية التسهيلات الائتمانية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا" : العمالة المصرفية الجامعية وإجمالي العمالة في سورية :

تعتبر العمالة المصرفية الجامعية من أهم العوامل في نجاح المصارف كون العمالة المؤهلة والمدربة تمتلك القدرة على استغلال الموارد المتاحة .

جدول رقم (2) العمالة المصرفية الجامعية وإجمالي العمالة ومعدل نمو كل منهما ونسبة العمالة المصرفية الجامعية إلى إجمالي العمالة في الفترة (2010–2019)

العام	إجمالي العمالة	معدل نموه	العمالة المصرفية الجامعية وأكثر	معدل نموه	نسبة العمالة الجامعية وأكثر إلى إجمالي العمالة
2010	5054456	0.00	1300	0.00	0.03
2011	4949238	−0.02	1207	−0.07	0.02
2012	0	0.00	1116	−0.08	0
2013	3804552	0.00	1030	−0.08	0.03
2014	3219726	−0.15	1085	0.05	0.03
2015	2611195	−0.19	1158	0.07	0.04
2016	3192148	0.22	1179	0.02	0.04
2017	3689862	0.16	1221	0.04	0.03
2018	3737767	0.01	1272	0.04	0.03
2019	3710740	−0.01	1310	0.03	0.04

المصدر : [10]

*حسبت أعداد العمالة المصرفية الجامعية من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام من التقارير السنوية للمصارف الخاصة (البركة – الدولي الإسلامي – الأردن– العربي – سورية والمهجر) للأعوام (2010–2019).

* إجمالي العمالة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2010–2019).

نلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي :

[10] تم تقريب مغدلات النمو مرتبتين عشريتين وذلك في كل الجداول.
حسبت أعداد العمالة المصرفية الجامعية من قبل الباحثة بالاعتماد على الأرقام من التقارير السنوية للمصارف الخاصة (البركة - الدولي الإسلامي - الأردن- العربي - سورية والمهجر) للأعوام (2010-2019).
إجمالي العمالة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء للأعوام (2010-2019).

1- انخفاض بإجمالي العمالة من 5054456 عام 2010 إلى 2611195 نهاية عام 2015 بمعدل (-1 ،-2)% عام ويعود هذا الانخفاض إلى بداية الحرب في سورية مما جعل الكثير من المنشآت تخرج عن الخدمة وبالتالي تسريح العاملين بالإضافة إلى هجرة العديد من العمالة بحثا" عن مستوى معيشة أفضل ماديا" ومعنويا" ثم عاودت الارتفاع من 2611195 عام 2015 لتصل في نهاية عام 2019 إلى 3710740 بمعدل نمو متفاوت بين (1-2)% وتعود هذه الزيادة إلى استعادة الكثير من المناطق السورية واستعادة العديد من المنشآت والشركات الخاصة للعمل وبالتالي استعادة النشاط الاقتصادي وخاصة حلب العاصمة الاقتصادية فكانت إجمالي العمالة متقلبة بدرجة 41% وبمعدل نمو وسطي 0.05% وانحراف معياري 12%.

2- نلاحظ انخفاض العمالة الجامعية المصرفية فأكثر في المصارف الخاصة المدروسة من 1300 عام 2010 إلى 1030 عام 2013 بمعدل -8% ويعود الانخفاض بأعداد 270 خلال هذه السنوات نتيجة إغلاق العديد من الأفرع في المناطق غير الأمنة مع هجرة العمالة خارج البلد بحثا" عن فرص أفضل واستمر ذلك حتى عام 2015 عادت العمالة المصرفية الجامعية بالارتفاع لتصل إلى 1310 بنهاية عام 2019 لتتراوح درجة التقلب بين 7.8% وبمعدل نمو وسطي 4.7% زانحراف معياري 5.9% ويعود هذا الارتفاع إلى استعادة النشاط المصرفي بتقديم الخدمات وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة التي تحتاج إلى مستوى عمالة ماهرة بالإضافة لتطوير نظام الموارد البشرية ضمن المصارف واعتماد نظام قياس الأداء KPIs جعل الاهتمام بنوعية العمالة المصرفية يزداد أهمية.

3- تراوحت نسبة العمالة المصرفية الجامعية وأكثر إلى إجمالي العمالة بين (0.03-0.04)% ويعود هذا التذبذب حول معدل وسطي 0.03% وانحراف معياري 0.06% وذلك لأن الانخفاض في أعداد العمالة الجامعية رافقه زيادة انخفاض بإجمالي العمالة ومن ثم زيادة العمالة الجامعية رافقه زيادة بإجمالي

العمالة في نفس الفترات بمعدلات متفاوتة وهذا يدل على أهمية العمالة ذات النوعية المرتفعة التي تتمتع بالمهارة والكفاءة وأنه على الرغم من الظروف خلال السنوات الأولى إلا أنه أهمية العمالة المتطورة وذات الكفاءة العالية أصبحت في غاية الأهمية لاستغلال الموارد المتاحة وللتعامل مع التكنولوجيا المتطورة.

ثانيا" : نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة العمالة الجامعية

وأكثر إلى إجمالي العمالة في سورية (دراسة قياسية) :

لدراسة أثر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة العمالة الجامعية وأكثر إلى إجمالي العمالة في سورية تم إدخال البيانات في برنامج E-views9

جدول رقم (3) نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة العمالة الجامعية وأكثر إلى إجمالي العمالة في الفترة (2010-2019)

العام	نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العمالة الجامعية وأكثر إلى إجمالي العمالة
2010	6.53	0.03
2011	5.37	0.02
2012	6.99	0.00
2013	9.67	0.03
2014	12.18	0.03
2015	19.78	0.04
2016	20.82	0.04
2017	23.91	0.03
2018	35.98	0.03
2019	14.15	0.04

المصدر : [11]

[11] تم تقريب مرتبتين عشريتين وذلك في كل الجداول.
حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على الجداول السابقة

*حسبت النسب من قبل الباحثة بالاعتماد على الجداول السابقة.

تم اعتماد X كمتغير مستقل ويمثل نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تم اعتماد Y كمتغير تابع نسبة العمالة الجامعية وأكثر إلى إجمالي العمالة.

وتم الاعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط في برنامج E–views9 وكانت النتائج على الشكل الآتي:

الشكل رقم (1) :

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/15/22 Time: 11:46
Sample: 2010 2019
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.000524	0.000397	1.318141	0.0021
C	0.020862	0.007167	2.910856	0.0196
R-squared	0.178434	Mean dependent var		0.029000
Adjusted R-squared	0.075738	S.D. dependent var		0.011972
S.E. of regression	0.011510	Akaike info criterion		-5.914364
Sum squared resid	0.001060	Schwarz criterion		-5.853847
Log likelihood	31.57182	Hannan-Quinn criter.		-5.980751
F-statistic	1.737496	Durbin-Watson stat		1.899600
Prob(F-statistic)	0.022394			

المصدر : نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط برنامج E-views9

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي و نسبة العمالة الجامعية المصرفية إلى إجمالي العمالة عند

مستوى دلالة 5%، بالتالي يمكن القول أن زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نسبة العمالة الجامعية المصرفية بمقدار0.05% .

للمتغير المستقل تساوي 0.0021 و هذه القيمة أصغر من 0.05 t ونلاحظ أن قيمة اختبار

وبذلك نستنتج أن نسبة التسهيلات الائتمانية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نسبة العمالة الجامعية المصرفية خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R-squared في النموذج 0.178434 و هذا يعني أن 17% من التغييرات في المتغير التابع أي العمالة الجامعية تفسر بالتسهيلات الائتمانية و الباقي 83% يعزى إلى مؤشرات أخرى.

كما أن قيمةF-statistic في النموذج تبلغ 0.022394 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل نسبة التسهيلات الائتمانية يؤثر بشكل معنوي في نسبة العمالة الجامعية المصرفية مما يعني قبول الفرضية الأولى في البحث و التي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة معنوية بين نسبة التسهيلات الائتمانية و نسبة العمالة الجامعية المصرفية.

اختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس و بعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل رقم (2) أدناه:

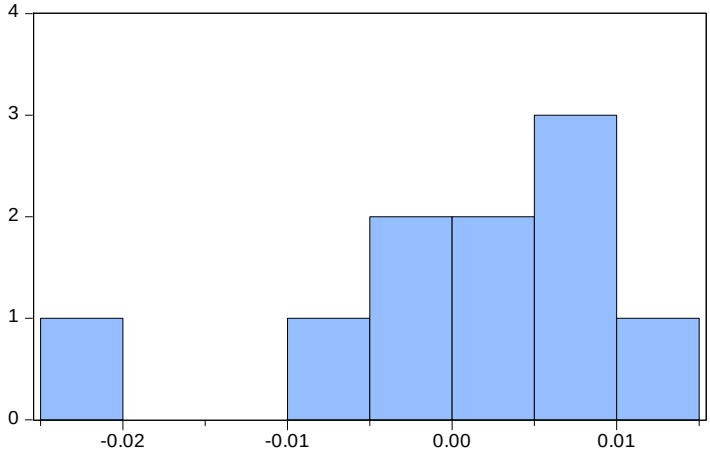

Series: Residuals	
Sample 2010 2019	
Observations 10	
Mean	-5.72e-18
Median	0.003416
Maximum	0.011727
Minimum	-0.024523
Std. Dev.	0.010852
Skewness	-1.157368
Kurtosis	3.576242
Jarque-Bera	2.370859
Probability	0.305615

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج نفرض مايلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث نقبل الفرض العدم إذا كانت قيمة معلمة Jarque– Bera أكبر من 0.05 و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت قيمة المعلمة أصغر من 0.05 فنقبل الفرض البديل و نرفض العدم و هذا يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نلاحظ أن Jarque–Beraغير معنوية عند مستوى أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي احصائية

تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار المتعدد، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض البديل.

اختبار الارتباط الذاتي بين معلمات النموذج نحصل على النتائج الشكل رقم (3) أدناه:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.465671	Prob. F(2,6)	0.6486
Obs*R-squared	1.343669	Prob. Chi-Square(2)	0.5108

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبارFو اختبار مربع كاي)

و كلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0:لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج الشكل رقم (4) أدناه:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.347500	Prob. F(1,8)	0.5718
Obs*R-squared	0.416292	Prob. Chi-Square(1)	0.5188
Scaled explained SS	0.343190	Prob. Chi-Square(1)	0.5580

نلاحظ أن Fو اختبار مربع كاي) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من (اختبار

0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0:البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي المتعدد بشكل نهائي لتصبح:

$$Y= BX +C$$

Y:المتغير التابع (نسبة العمالة الجامعية المصرفية إلى إجمالي العمالة)

X: المتغير المستقل (نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الاجمالي).

معاملات الانحدار الجزئية:

B:المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل الأول مع بقاء المتغير المستقل الثاني ثابتاً.

و بذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y= 0.000524X + 0.020862$$

أي أنه كلما ازدادت التسهيلات الائتمانية بمقدار وحدة واحد فأن مستوى العمالة الجامعية تزداد بنسبة 0.000524 والعلاقة طردية.

الاستنتاجات والتوصيات

النتائج :

- إن المصارف الخاصة في سورية حديثة نسبيا" ورافقها ظهور الحرب على سورية لذا تعتبر النتائج التي توصل إليها المصارف الخاصة جيدة نسبيا" مقارنة مع الظروف التي استطاع الخروج منها بمستوى عمالة أعلى مع التوصية بإجراء دراسات توضح العلاقة بفترة أكثر استقرارا".
- حسب فرتة الدراسة أن زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نسبة العمالة الجامعية المصرفية بمقدار 0.05% .
- كما أن 17% من التغييرات في المتغير التابع أي العمالة الجامعية تفسر بالتسهيلات الائتمانية المباشرة و الباقي 83% يعزى إلى مؤشرات أخرى.
- لذا خلال فترة الدراسة توضح أن التسهيلات الائتمانية المباشرة تؤثر بشكل إيجابي على التركيبة التعليمية للعمالة المصرفي في القطاع المصرفي الخاص.

التوصيات :

- ضرورة دراسة توجهات التسهيلات الائتمانية المباشرة بحيث يتم الاستفادة منها في القطاعات الانتاجية أكثر من الاستهلاكية بحيث تؤثر في العمالة الكلية و العمالة المصرفية بشكل خاص.
- ضرورة دمج خريجين الجامعات للاندماج بسوق العمل و كذلك تدريب العمالة الجامعية في القطاع المصرفي لتتناسب مع تطور المصارف.
- ضرورة تسليط الضوء في الأبحاث القادمة على أهمية العمالة بالنسبة للمصارف والاهتمام بدراستها وليس فقط المؤشرات المالية.

المراجع :

- إلهام ابراهيم هيبة ، تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مصر ،2018.
- بدر شحادة سعيد ، التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على النمو الاقتصادي في فلسطين ، رسالة ماجستير ، جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، الاردن ،2016.
- منار الزيبق ، أثر تمكين الموارد البشرية في جودة الخدمات المصرفية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية ،2017 .
- Phan Thanh Tam, Human Resource Management Affecting the Banking Service Quality: A Entrepreneurship Practicum Situation at Commercial Banks, Journal of Entrepreneurship Education (Print ISSN: 1098-8394; Online ISSN: 1528-2651)2020.
- Justin paul, Managemant of Banking and Financial Sector, Pearson, india ,2017 p605
- Madanat, H.G., & Khasawneh, A.S. Level of effectiveness of human resource management practices and its impact on employees 'satisfaction in the banking sector of

Jordan. *Journal of Organizational Culture, Communications and Conflict*, 1-19,2018.

- Sushmita Chandhary , Human Resource Management in Banking Institution , Thesis , Centria University,2019.P Escwa ,Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA region ,United nation, 2005.
- King.G ,Levine.R , Finance and Growth , Quarterly Journal of Economics, VOL.108 , NO.3 ,1993.
- Sushmita Chandhary , Human Resource Management in Banking Institution , Thesis , Centria University,2019.